الأمم المتحدة

TD/B/WP/224

مؤتمر الأمم المتحدة
للتجارة والتنمية

Distr.: General
13 August 2010
Arabic
Original: English

مجلس التجارة والتنمية
الفرقة العاملة المعنية بالإطار الاستراتيجي والميزانية البرنامجية
الدورة السادسة والخمسون
جنيف، ٦-٨ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠
البند ٤(أ) من جدول الأعمال المؤقت

إجراء تقييم متعمق لأنشطة الأونكتاد في مجال التعاون التقني المكرسة لأقل البلدان نمواً وللبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان الأخرى ذات الاقتصادات الصغيرة والهشة والضعيفة هيكلياً[(١) (٢)]

دراسة حالة إفرادية تتعلق بزامبيا

موجز تنفيذي

تشكل هذه الوثيقة جزءاً من تقييم متعمق لأنشطة الأونكتاد في مجال التعاون التقني المكرسة لأقل البلدان نمواً وللبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان الأخرى ذات الاقتصادات الصغيرة والهشة والضعيفة هيكلياً. وهي تركز

(١) أعد هذا التقييم فريق مستقل للتقييم يتألف من: الدكتور تييري أبوتيكير، المدير الإداري للمؤسسة الاستشارية تييري أبوتيكير؛ والسيد سيلفان بارتيليمي، مدير البحوث بالمؤسسة المذكورة؛ والسيدة هيلي نيمي، ممثلة البعثة الدائمة لفنلندا لدى الأمم المتحدة في جنيف؛ والسيد هوديكير م. طلحة، ممثل البعثة الدائمة لبنغلاديش لدى الأمم المتحدة في جنيف. وهناك تقرير رئيسي له صلة بالموضوع يمكن الاطلاع عليه في الوثيقة TD/B/WP/223.

(٢) تأخر تقديم هذه الوثيقة لأن الفريق المستقل للتقييم سعى لأن يكون شاملاً في استعراضه الذي يتناول تحليل عدد لا بأس به من الوثائق ويشمل التحدث مع مجموعة كبيرة من موظفي الأونكتاد المعنيين ومقابلة المستفيدين.

الرجاء إعادة الاستعمال

على الأنشطة المنفذة في بلد واحد اتخذ موضوعاً لدراسة حالة إفرادية. فزامبيا بلد من أقل البلدان نمواً وبلد نام غير ساحلي في آن واحد ولذلك يواجه تحديات معينة من حيث تطوير التجارة الخارجية واجتذاب الاستثمار الأجنبي. واستعراض الأنشطة يبين أن الأونكتاد قام بتنفيذ العديد من الأنشطة الداعمة لسياسات واستراتيجيات زامبيا في سبيل تحسين اندماجها في النظام التجاري العالمي. وهذه البرامج على درجة كبيرة من الأهمية واعتُبر أن أثرها فعّال في مساعدة البلد على تصميم السياسات وتنفيذها. وينبغي إيلاء اهتمام عن كثب لتأمين التوازن بين الأنشطة ذات الطابع القائم على الطلب وأنشطة التعاون التقني التي يضطلع بها الأونكتاد العديدة ذات الطابع العام وضرورة التكييف والتحلّي بالمرونة على نحو ما عبر عنه البلد المستفيد.

وتبقى قضايا استدامة الأنشطة واستمراريتها محل قلق البلد المستفيد وهناك حاجة لتكييف الأدوات ودعم يوفره الأونكتاد والقدرة على التكييف السريع وفق البيئات الاقتصادية والتجارية والاستثمارية المتغيرة. و"النهج القطري" المحدد بشكل أفضل والذي يأخذ في الاعتبار الكامل الأولويات الوطنية للبلد يعزز كفاءة أنشطة الأونكتاد وفعاليتها والأثر المتوخى منها. وينبغي اقترانها بالتبليغ الأفضل والأكثر دقة المتعلق بما يتم تنفيذه بحسب البلد من أنشطة في سياق البرامج الإقليمية/الأقاليمية.

المحتويات

الصفحة

أولاً – زامبيا: السياق الشامل والتحديات الرئيسية باعتبار هذا البلد من أقل البلدان نمواً وبلداً ناميـاً غير ساحلي ٤

ثانياً – استعراض أنشطة الأونكتاد في زامبيا ٧

ثالثاً – تقييم عينة من البرامج أو الأنشطة التي نفذها الأونكتاد في زامبيا ١٤

ألف– تنفيذ نظام إدارة الديون والتحليل المالي ٥-١ في زامبيا – المجموعة ١١ – ZAM/9X/9DL ١٥

باء – المرحلة الثانية من البرنامج المتكامل للمساعدة التقنية المشترك، أفريقيا الإقليمية، العملية في زامبيا – المجموعة ١ – RAF-0T-3AI ١٩

جيم– الكتاب الأزرق المتعلق بأفضل ممارسة في مجال النهوض بالاستثمار وتيسيره لفائدة زامبيا – المجموعة ٧– ZAM/0T/6AU ٢٣

دال – الانتقال إلى النظام الآلي للبيانات الجمركية ++ASYCUDA. حوسبة الإجراءات والبيانات الجمركية – المجموعة ١٢– ZAM/0T/1AW ٢٦

رابعاً – الاستنتاجات والتوصيات ٢٩

أولاً – زامبيا: السياق الشامل والتحديات الرئيسية باعتبار هذا البلد من أقل البلدان نمواً وبلداً نامياً غير ساحلي

١- واجهت زامبيا، البلد المعروف عنه أنه متوسط الدخل، ترديا طويل الأمد للأوضاع الاقتصادية في السبعينات واكبه انخفاض في الناتج المحلي الإجمالي للفرد في الفترة الفاصلة بين الستينات والتسعينات، السبب فيه تدني أسعار النحاس في السوق العالمية وتناقص الإنتاج المحلي. وفي عام ٢٠٠٩، احتل هذا البلد الذي حبته الطبيعة بالموارد الرتبة ١٦٤ من أصل ١٨٢ بلداً باستخدام مؤشر تنمية الموارد البشرية وهناك نسبة مئوية كبيرة من السكان تعيش تحت مستوى خط الفقر. ومُنحت زامبيا مركز البلد الأقل نمواً في عام ١٩٩١. وبدأ الاقتصاد الزامبي في النمو أواخر التسعينات بفضل الإصلاحات الاقتصادية والإصلاحات التي شهدها القطاع العام في عام ١٩٩١. ومن بين الخطوات الجبارة التي قطعتها خصخصة قطاع التعدين والنهوض بالقطاع الخاص وتنمية البنى التحتية والمبادرات المتعلقة بالإدارة الضريبية وخفض الديون في أواسط سنوات الألفين.

الجدول ١

المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية

	٢٠٠٨
السكان (بالملايين)	١٢,٦
الدخل الإجمالي الوطني بحسب الفرد (بالدولارات، الأسعار الراهنة)	١,٠٥٣
الفقر (النسبة المئوية من السكان دون الخط الوطني للفقر)	٦٨
السكان الحضريون (النسبة المئوية من مجموع السكان)	٣٥
متوسط العمر المتوقع عند الولادة (سنوات)	٤٥
إجادة القراءة والكتابة (النسبة المئوية من السكان البالغين ١٥ عاماً فما فوق)	٧١
الزراعة (النسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي)	٢١,٢
الصناعة (النسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي)	٤٦,٣
الصناعة التحويلية (النسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي)	١١,٦
صادرات منتجات النحاس (النسبة المئوية من مجموع الصادرات)	٦٤,٣

المصدر: البنك العالمي، Comtrade، المؤسسة الاستشارية تيري أبوتيكير.

٢- تملك زامبيا موارد معدنية طائلة (الخامات والفلزات) وأرضاً زراعية خصبة. وتسيطر المنتجات المعدنية على الصادرات من المنتجات لكن تنويع الصادرات الزامبية ارتفع مستواه بفضل المنتجات الزراعية (القطن وتربية الحيوانات والبستنة). وبالإضافة إلى التعدين، قام

النمو الذي شهدته السنوات العشر الأخيرة على أساس التوسع في الخدمات والبناء ثم بدرجة أقل التوسع في الصناعات التحويلية. ويشهد على جاذبية زامبيا الفجائية الزيادة في الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاعي التعدين والصناعات التحويلية فضلاً عن قطاعي السياحة والنقل. كما أن تطور توزيع القروض على القطاع الخاص بالنسبة للزراعة والتجارة والقروض الشخصية حفّز عوامل النمو الاقتصادي ولا سيما في المناطق الحضرية.

٣- وقد أبدى النمو الاقتصادي الزامبي شيئاً من الصلابة في وجه الأزمة العالمية (+٦,٣ في المائة في الناتج المحلي الحقيقي في عام ٢٠٠٩) وذلك بفضل الزيادة التي شهدها إنتاج النحاس وازدهار الإنتاج الزراعي. وبموازاة ذلك، وبينما أثر تدني أسعار الأغذية والسلع الأساسية العالمية تأثيراً سلبياً على الإيرادات فإن دينامية الأسعار المحلية حققت انفراجاً كبيراً وتضاءل عجز الحساب الجاري. وقد فقد الكواشا الزامبي أكثر من ٨٠ في المائة من قيمته في أعقاب الاضطراب المالي العالمي الذي حدث في الفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩؛ وبموازاة ذلك تعرض النظام المصرفي لقيود عالمية فُرضت على الوصول إلى رأس المال الأجنبي. ثم إن ما قام به صندوق النقد الدولي في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩ من تخصيص لحقوق السحب الخاصة عزز جانب الاحتياطي الدولي وثقة القطاع المصرفي؛ ولذلك تعززت أسعار الصرف مؤخراً واستقرت مدعومة بالانتعاش الذي شهدته أسعار النحاس.

الجدول ٢

الأداء الاقتصادي الأخير

	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠
الناتج المحلي الإجمالي (نسبة مئوية)	٥,٧	٥,٤	٥,٢	٦,٢	٦,٢	٦,٠	٦,٣	٥,٨
التضخم (نسبة مئوية)	٢١,٤	١٨,٠	١٨,٣	٩,٠	١٠,٧	١٢,٤	١٣,٤	٨,٢
الصادرات (بمليارات الدولارات)	١,٣	٢,١	٢,٥	٤,٢	٤,٨	٥,٣	٤,٦	٦,٥
الواردات (بمليارات الدولارات)	١,٨	٢,٢	٢,٦	٣,٢	٤,٥	٥,٥	٤,٥	٦,١
الحساب الجاري (بمليارات الدولارات)	-٠,٦	-٠,٤	-٠,٦	٠,١	-٠,٧	-١,٠	-٠,٤	-٠,٦
الدين الخارجي (بمليارات الدولارات)	٦,٨	٧,٥	٥,٤	٢,٣	٢,٨	٣,٠	-	-
سعر الصرف (متوسط) - بالدولارات	٤ ٧٣٣	٤ ٧٧٩	٤ ٤٦٤	٣ ٦٠٣	٤ ٠٠٣	٣ ٧٤٦	٥ ٠٤٦	-

المصادر: صندوق النقد الدولي، البنك الدولي، والمؤسسة الاستشارية تييري أبوتيكير.

٤- أُدرجت زامبيا رسمياً في قائمة أقل البلدان نمواً في عام ١٩٩١[٣]. ومركز أقل البلدان نمواً يوفِّر حالياً إجراءات داعمة خاصة تختلف باختلاف الشريك في التنمية ولكنها ترتبط بالدرجة الأولى بالأفضليات التجارية (على سبيل المثال زامبيا مستفيد حالياً من نظام

(٣) قرار الجمعية العامة A/RES/46/206 الذي اعتمدته في دورتها السادسة والأربعين.

الأفضليات المعمم) والمساعدة الإنمائية الرسمية بما فيها التمويل الإنمائي والتعاون التقني. بالإضافة إلى ذلك، تتلقى أقل البلدان نموا الدعم ضمن الإطار المتكامل المعزَّز من أجل تنمية القدرات الضرورية في مجال التجارة، بما في ذلك تحسين استجابتها في مجال العرض للفرص التجارية وإدماجها بشكل أفضل في النظام التجاري المتعدد الأطراف.

٥- وبيَّن تقرير الأونكتاد عن أقل البلدان نموا لعام ٢٠٠٩ أن زامبيا تنتمي إلى مجموعات مختلفة من البلدان: **البلدان المصدِّرة للمعادن** في مجال التخصص التصديري، **والبلدان المصدِّرة الصافية للأغذية والبلدان المصدِّرة الصافية للمواد الخام الزراعية** في مجال التجارة الزراعية الصافية. بالإضافة إلى ذلك، تُصنف زامبيا بأنها بلد نامٍ غير ساحلي باعتبار أن المسافات التي تفصلها عن أقرب ساحل بحري تزيد على ألفي كيلومتر وهي محاطة بثمانية بلدان مجاورة. كما تنتمي زامبيا إلى الفئة غير الرسمية ألا وهي فئة البلدان ذات الاقتصادات الصغيرة والهشة والضعيفة هيكلياً، استناداً إلى عاملي الصِغر والهشاشة.

٦- ولا بد من أن تنفذ في البلدان النامية غير الساحلية برامج العمل المكرَّسة لها، وفي حالة زامبيا على وجه الخصوص لا بد من الحد من القيود التي تواجَه في مجال النقل والفقر الناجم عن بُعد هذا البلد عن الأسواق العالمية وعما يعانيه من عزلة. والزمن الذي يستغرقه عبور السلع من زامبيا وإليها طويل جداً بسبب المسافة الكبيرة اللازم أن تُقطَع وفي الكثير من الأحيان بسبب عدم كفاية أوضاع النقل العابر في البلد وفي بلدان العبور النامية المحيطة به. وهناك ارتباط وثيق بين المسافة وبين تكاليف النقل (تُقدِّر وزارة التجارة والصناعة الزامبية أن ٧٠ في المائة من التكلفة التي تتكبدها، وسعر التأمين والشحن للسلع التي يتم الاتجار دولياً بها من زامبيا وإليها ترتبط بالنقل) وذلك يتسبب في تآكل هامش المنافسة بالنسبة لزامبيا في السوق العالمية. وبما أن غالبية الصادرات تتمثل في السلع الأساسية ومثل هذه الصادرات تعتمد على كثافة النقل فإن ارتفاع مدفوعات النقل وخدمات التأمين يعني خفضاً مقابلاً للحصائل من الصادرات. ويمكن اعتبار تكاليف النقل الأعلى التي تتحملها زامبيا حاجزاً في وجه التجارة هو من أهم الحواجز التقييدية ويتسبب على هذا النحو في التقليل من حظوظ زامبيا من الاندماج في النظام التجاري المتعدد الأطراف.

٧- وتتمثل الأولوية الرئيسية بالنسبة للبلدان النامية غير الساحلية في إقامة نُظُم عبور تُفيد البلد المعني وبلد العبور. وبالإشارة إلى برنامج عمل ألماتي الذي وضعته الأمم المتحدة، تشتمل التدابير المحدَّدة على خلق محفل يتيح لكافة أصحاب المصلحة تبادل الرأي وإثارة القضايا وإيجاد شراكات ونشر أفضل الممارسات وتطوير الطرق التجارية لتأمين طرق الوصول ذهاباً وإياباً إلى البحر وتخفيض تكاليف الواردات والصادرات. وهذه المبادرات تتسق أيضاً مع الاستراتيجية الهادفة إلى خلق أسواق إقليمية قوية، بل إن المزيد من التكامل التجاري على المستوى الإقليمي يشكل عازلاً متيناً في مواجهة البُعد عن الطرق التجارية العالمية الرئيسية. وفي حالة زامبيا، أُنشئ عدد من ممرات العبور التجارية من أجل الربط الفعال للمدن الرئيسية في زامبيا بمختلف المرافق

الميناائية الواقعة على الساحل الهندي (جمهورية تترانيا المتحدة وموزامبيق) فضلاً عن المحيط الأطلسي (خليج والفيس في ناميبيا) وهذا بدوره يعزز نواحي الترابط بين مختلف بلدان الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي ويفيد زامبيا باعتبارها بلد مرور عابر.

٨- ثم إن انخفاض المستويات الإنمائية غالباً ما تكون مرتبطة باختناقات إدارية كبرى وبمحدودية الموارد البشرية المحلية (من وجهة نظر المؤهلات) وبالقيود المفروضة على قدرة البلد. ولذلك كله أثر سلبي على أداء الخدمات العامة وخاصةً للجماعات المستضعفة. والاهتمام الكبير الذي أبدته الحكومة الزامبية وشركاؤها المتعاونون على إصلاح مؤسسات أداء الخدمات العامة قد ساعد على الزيادة في كفاءة الحوكمة. بالإضافة إلى ذلك، يلاحظ أن النمو الاقتصادي المتأتي من استغلال الموارد الجمّة لم يأتِ بتوزيع للثروة على نطاق واسع على السكان وفي ذلك ما يشكل تحدياً حرجاً بالنسبة إلى إدارة البلد. والاستراتيجيات الوطنية الهادفة إلى تحويل ما حبي به البلد من موارد طبيعية إلى فرص للتصنيع هي استراتيجيات أساسية بالنسبة للسياسات الإنمائية في زامبيا.

ثانياً - استعراض أنشطة الأونكتاد في زامبيا

٩- يُبيِّن الجدول ٣ أدناه قائمة بمشاريع التعاون التقني للأونكتاد في زامبيا. ويبلغ مجموع المشاريع التي أُنهيت أو الجارية في زامبيا والتي تم تحديدها ١٨ مشروعاً بالنسبة للفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٩ تغطي سبعة مشاريع مخصصة لهذا البلد و١١ مشروعاً إقليمياً. بيد أن القائمة الواردة في هذا المقام ربما لا تكون شاملة وكاملة بالنظر إلى كَون العديد من البرامج الإقليمية لا توفر قائمة مفصلة بالمستفيدين. أما فيما يتعلق بالمبالغ المنفقة، فإن الافتراض المبسّط المستخدم في هذا المقام يتمثل في إسناد المبلغ الكلي للمشروع الإقليمي على اعتبار أن التقسيم بحسب البلد عادةً ما لا يكون متاحاً (انظر الفقرة ١٢).

١٠- ويتمثل المبلغ الكلي للمشاريع القطرية والإقليمية المتعلقة بزامبيا (كما هو محدَّد في القائمة التي وضعناها) في ٣٤,٢ مليون دولار لكامل الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٩. ويتمثل المبلغ الذي أُنفق خلال الفترة نفسها على البرامج المخصَّصة للبلد في ٢٨٣ ٤٨٨ دولاراً علماً بأن هناك مشروعاً واحداً (ZAMOT1AW - الانتقال إلى ++ASYCUDA) يستأثر بأكثر من ٥٠ في المائة من ذلك المبلغ.

١١- والبحوث المخصصة التي أُجريت بشأن زامبيا كشفت عن وجود مشكلة في مجال وضع التقارير والافتقار إلى البيانات والمعلومات التفصيلية خاصة فيما يتعلق بالأنشطة المنفذة على مستوى المشاريع الإقليمية/الأقاليمية. فعلى سبيل المثال، لا يوفر التقرير النهائي ومراجعة الحسابات المتعلقان بالمشروع الإقليمي (M4) R02180 معلومات فيما يتعلق بخصّ توزيع الموارد على ممرات العبور الثلاثة في أفريقيا (ترانس كابريفي: ناميبيا وزامبيا) وآسيا وأمريكا

الجنوبية. بالإضافة إلى ذلك واعتباراً لكون العديد من الأنشطة تندرج تحت عنوان واحد أمر غير عادي حيث إن هذه الأنشطة تغطي أنواعاً من البلدان مختلفة اختلافاً شديداً: فعلى سبيل المثال يتعلق المشروع INT0T6BS بقضايا السياسة الاستثمارية في فييت نام (استعراض سياسات الاستثمار؛ أنشطة متابعة المساعدة التقنية) وزامبيا (متابعة للمساعدة التقنية على السواء): وفييت نام بلد اقتصاده في الشريحة الأدنى من متوسطي الدخل وهو لا ينتمي إلى أي من الفئات الأربع قيد الاستعراض (أقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان ذات الاقتصادات الصغيرة والهشة والضعيفة هيكلياً). وبموازاة ذلك فإن المعلومات المتعلقة بمشاريع المتابعة والروابط بين مختلف الأنشطة لا تتسم بالوضوح مما يجعل مهمة التحليل مهمة أصعب. فعلى سبيل المثال اضطلعت شعبة العولمة والاستراتيجيات الإنمائية منذ عام ١٩٨٧ بأنشطة لها صلة بنظام إدارة الديون والتحليل المالي من خلال سلسلة من البرامج القطرية بالاعتماد على معلومات سنوية مفصلة وواضحة وكجزء كذلك من البرامج الإقليمية الأعم، حيث لا تتوفر مثل تلك التفاصيل. كما أن التقرير النهائي المتعلق ببرنامج المساعدة التقنية المتكامل المشترك – المرحلة الثانية من المشروع (RAF0T3AI) يعرض تفاصيل استخدام الأموال بحسب كل بلد (ويتمثل المبلغ المخصص لزامبيا من الصندوق الاستئماني المشترك في ٨١٠ ٨١٦ دولارات) ولكن يبدو أن هذا المبلغ إجمالي ويهم الوكالات الثلاث القائمة بتنفيذ البرنامج (هي البنك العالمي ومنظمة التجارة والتنمية ومركز التجارة الدولية والأونكتاد) وهو مبلغ لا يوفِّر الموارد المتاحة للأونكتاد بالنسبة لكل بلد.

١٢- ويُبيِّن تقسيم مشاريع التعاون التقني أن شعبة الاستثمار وتنمية المشاريع اضطلعت بأكبر عدد من المشاريع في زامبيا (٧ مشاريع من أصل ١٨ مشروعاً) خاصّة فيما يتعلق بالسياسات الاستثمارية وبرامج تسهيل الاستثمار على المستوى الإقليمي. وقد اضطلعت شعبة التجارة الدولية بالبضائع والخدمات والسلع الأساسية وشعبة التكنولوجيا واللوجستيات بأربعة مشاريع كل منهما. وعلى حين أن مشروعاً واحداً فقط كان مشروعاً ثنائياً بالنسبة لشعبة التجارة الدولية بالبضائع والخدمات والسلع الأساسية كُلفت شعبة التكنولوجيا واللوجستيات بثلاثة برامج ثنائية. أما البرامج الثلاثة الأخرى فقد اضطلعت بها شعبة العولمة والاستراتيجيات الإنمائية. ولم تنفذ شعبة أفريقيا وأقل البلدان نمواً والبرامج الخاصة بصورة مباشرة أنشطة في مجال التعاون التقني عن طريق المشاريع الثنائية أو الإقليمية في زامبيا طيلة العقد الماضي.

١٣- وكما يتبين من الجدول ٣، فإن تفصيل مشاريع التعاون التقني الثنائية يدل على أن شعبة التكنولوجيا واللوجستيات قد أنفقت أكبر المبالغ في زامبيا بالنظر إلى المشروع الذي تقدَّم ذكره وهو ZAMOTIAW. أما الشعبتان الأخريان، أي شعبة الاستثمار وتنمية المشاريع، وشعبة العولمة والاستراتيجيات الإنمائية فقد أنفقتا مبالغ أقل من الموارد في زامبيا ولكن طيلة فترة أحدث عهداً (٢٠٠٥-٢٠٠٨ بالمقارنة بفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٤ بالنسبة لشعبة التكنولوجيا واللوجستيات).

الجدول ٣

أنشطة الأونكتاد في زامبيا في إطار البرامج القطرية بحسب الشعبة

(المبالغ المُنفقة بآلاف الدولارات)

	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠٠٠-٢٠٠٩
شعبة الاستثمار وتنمية المشاريع							٦٣,٤	٢٣,٠	٤٤,٢		١٣٠,٦
شعبة التجارة الدولية بالبضائع والخدمات والسلع الأساسية											
شعبة التكنولوجيا واللوجستيات	١٠,٤	١٠٩,٠	٤٤,١	٦٨,٠	٣٠,١	-٠,٧	٦,٢				٢٦٧,٠
شعبة العولمة والاستراتيجيات الإنمائية	٢٩,٣	-٠,٧				١٢,٤	١,١	٣٤,٣	١٤,٣		٩٠,٧
المجموع	**٣٩,٦**	**١٠٨,٣**	**٤٤,١**	**٦٨,٠**	**٣٠,١**	**١١,٧**	**٧٠,٧**	**٥٧,٤**	**٥٨,٥**		**٤٨٨,٣**

المصادر: الأونكتاد، المؤسسة الاستشارية تييري أبوتيكير.

الجدول ٤

قائمة بمشاريع الأونكتاد في زامبيا*

(مبالغ سنوية بالدولار)

رمز المشروع	عنوان المشروع	تاريخ البداية	تاريخ النهاية	المجموعة	المستفيد**	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩
ZAM92026	قانون وسياسة المنافسة وحماية المستهلك	١٩٩٤	١٩٩٨	شعبة التجارة الدولية بالبضائع والخدمات والسلع الأساسية/ شعبة المنافسة وسياسات المستهلك	زامبيا					
ZAM97A46	إجراءات الحوسبة والجمارك	١٩٩٧	٢٠٠٢	هياكل الخدمات والكفاءة في التجارة/ شعبة استراتيجيات التجارة	زامبيا					
ZAM0T1AW	الانتقال إلى آسيكودا++	٢٠٠١	٢٠٠٦	هياكل الخدمات والكفاءة في التجارة/فرع لوجستيات التجارة	زامبيا	-٧٠٣	٦ ٢١٥			
ZAM0T6AU	الكتاب الأزرق لزامبيا	٢٠٠٦	٢٠٠٧	شعبة الاستثمار والتكنولوجيا وتنمية المؤسسات	زامبيا		٦٣ ٣٥٦	١١ ٥٩١		
ZAM0T7BH	الروابط التجارية	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٠٨- تيسير الاستثمار	زامبيا			١١ ٤٢١	٤٤ ٢١٢	
ZAM0T8BM	تركيب النسخة ٥-٣ من نظام إدارة الديون والتحليل المالي في مصرف زامبيا	١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨			زامبيا					
ZAM9X9DL ZAM99A41	تنفيذ نظام إدارة الديون والتحليل المالي ٥-١	١ كانون الثاني/ يناير ١٩٩٩		١١ - تعزيز قدرة البلدان النامية على إدارة الديون	زامبيا	١٢ ٣٦١	١ ٠٩١	٣٤ ٣٤٣	١٤ ٣١٣	

GE.10-51459

رمز المشروع	عنوان المشروع	تاريخ البداية	تاريخ النهاية	المجموعة	المستفيد**	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩
INT0T1CH	بناء القدرات في مجال الحوكمة الرشيدة للنهوض بالاستثمار	١ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠١		٠٨ - تيسير التجارة	جهات أقاليمية: إثيوبيا، جمهورية تترانيا المتحدة، رواندا، زامبيا، ليسوتو، مالي، ملديف	٣١ ٦٤٢	٢٥ ٧٠١	٤٨ ٥٠١	١٦٠ ٣٠٦	
R0A2180 (M4)	بناء القدرات في مجال التجارة وتيسير النقل لفائدة البلدان غير الساحلية وبلدان العبور	٢٠٠٤	٢٠٠٧	هياكل الخدمات وتنمية المشاريع	جهات أقاليمية: أوروغواي، بارغواي، تايلند، جمهورية لاو الشعبية الديمقراطية، زامبيا، ناميبيا	١٠٧ ٠٣٧	٢٤١ ٨٥٧	٢٣٦ ٠٨٢		
INT0T2AO	تعزيز القدرة على إدارة الديون في البلدان النامية	١ آب/ أغسطس ٢٠٠٢		١١ - تعزيز القدرة على إدارة الديون في البلدان النامية	جهات أقاليمية	٢ ٥٧٩ ٠٥٩	٢ ٦٩٥ ٥٦٩	٣ ٠٤٩ ٣٩٥	٤ ٢٩٤ ٨٣٥	٢ ٩٠٧ ١٧١
INT0T3AC	برنامج تيسير التجارة البيولوجية لغرض التنوع البيولوجي	١ كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٣		٠٥ - التجارة والبيئة والتنمية	جهات أقاليمية: إكوادور، إندونيسيا، أوغندا، البرازيل، بوتسوانا، بوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)، بيرو، جنوب أفريقيا، زامبيا، زيمبابوي، الفلبين، فترويلا (جمهورية - البوليفارية)، فييت نام، كولومبيا، ملاوي، ناميبيا	١ ١٤١ ٥٥٢	١ ٤٢٨ ٨٨٥	٩٦٥ ٣٤٣	٣٣٣ ٢٨٢	٣٨١ ٨٠٠
INT0T3AW	بحث سياسات الاستثمار وبرنامج المتابعة	١ كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٣		٠٧ - سياسات الاستثمار	جهات أقاليمية: إثيوبيا، إكوادور، أوزبكستان، أوغندا، إيران (جمهورية - الإسلامية)، بنن، بتسوانا، بوركينا فاسو،	٢١٥ ٦٥٢	٢٦٨ ٧١٠	٢٢٥ ٩٣٥	٥٤٤ ٣٠٤	٣٧٤ ٠٥٠

رمز المشروع	عنوان المشروع	تاريخ البداية	تاريخ النهاية	المجموعة	المستفيد**	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩
					بوروندي، بيرو، بيلاروس، الجزائر، جمهورية تترانيا المتحدة، الجمهورية الدومينيكية، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، رواندا، زامبيا، سري لانكا، السلفادور، سيراليون، غانا، فييت نام، كولومبيا، كينيا، ليسوتو، مصر، المغرب، موريتانيا، موريشيوس، نيبال، نيجيريا					
RAF0T3AI	البرنامج المتكامل للمساعدة التقنية المشترك، المرحلة الثانية	١ نيسان/أبريل ٢٠٠٣		٠١ - بناء القدرات في مجال المفاوضات التجارية والدبلوماسية التجارية	جهات أقاليمية: أوغندا، بنن، بتسوانا، بوركينا فاسو، تونس، جمهورية تترانيا المتحدة، زامبيا، السنغال، غانا، الكاميرون، كوت ديفوار، كينيا، مالي، ملاوي، موريشيوس، موزامبيق	٧٥٧ ٣٨٥	٧٠٤ ٤٩٩	٣٦٩ ١٣٥	١٧٢ ٠٠٠	٢٥ ٨١٥
RAF0T6BC	إنشاء مركز آسيكودا التقني لمنطقة الجنوب الأفريقي وأفريقيا الشرقية	١ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٦		١٢ - تيسير التجارة والنقل	جهات أقاليمية: إثيوبيا، أوغندا، بتسوانا، بوروندي، جمهورية تترانيا المتحدة، رواندا، زامبيا، زيمبابوي، السودان، مدغشقر، ملاوي، ناميبيا			٣٢٠ ٧٧٢	٤٣٧ ١٣٧	٢٧٣ ٤٩٧

رمز المشروع	عنوان المشروع	تاريخ البداية	تاريخ النهاية	المجموعة	المستفيد**	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩
INT0T6BS	استعراض السياسة الاستثمارية في فييت نام. مساعدة في مجال متابعة المشاريع، فييت نام وزامبيا	١ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٧		٠٧ – سياسات الاستثمار	جهتان إقليميتان: فييت نام وزامبيا			١٣٧ ٩٥٥	٣٨ ٦٠٥	٨ ٩٠٥
INT0T7AE	بناء القدرات الإنتاجية لأقل البلدان نمواً	١ كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٧		٠٩ – تنمية المؤسسات	جهات أقاليمية: جمهورية تترانيا المتحدة، زامبيا، موزامبيق			١٠٥ ١٨٧	١٤٩ ٩٦٤	٢٩ ١٤٦
INT0T8AC	تقديم المساعدة في مجال صياغة السياسات الاستثمارية وبناء القدرات البشرية والمؤسسية لغرض التنمية المستدامة	١ كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٨		٠٧ – سياسات الاستثمار	جهات أقاليمية: إثيوبيا، ألبانيا، أوغندا، أوكرانيا، بوليفيا (جمهورية – المتعددة القوميات)، جمهورية تترانيا المتحدة، جورجيا، رواندا، زامبيا، صربيا، العراق، غزة – الضفة الغربية، غواتيمالا، كولومبيا، كينيا، مولدوفا، موريتانيا، موزامبيق				٤٠٢ ١٨٥	٣٣٤ ٢٦٠
INT0T8AZ	تعزيز الصناعات الإبداعية في نخبة من خمسة بلدان من بلدان أفريقيا والكاريبي والمحيط الهادئ من خلال العمالة وتوسع التجارة	١ نيسان/أبريل ٢٠٠٨		٠٢ – قدرات التحليل التجاري ونظم المعلومات	جهات أقاليمية: ترينيداد وتوباغو، زامبيا، السنغال، فيجي، موزامبيق				٩٣ ٣٣٦	٤٩ ١٠٠

* بالاستناد إلى المعلومات المتاحة على البوابة الشبكية المكرسة للتعاون التقني الذي يضطلع به الأونكتاد وبالاستناد كذلك إلى الوثائق السنوية (استعراض أنشطة التعاون التقني للأونكتاد وتمويلها – المرفق الثاني "جداول إحصائية"، متاحة منذ عام ٢٠٠٢.

** بالنسبة للمشاريع الإقليمية، يقصد بالمبالغ السنوية المبالغ للمشروع بأكمله.

ثالثاً – تقييم عينة من البرامج أو الأنشطة التي نفذها الأونكتاد في زامبيا

١٤- من بين البرامج أو الأنشطة التي نفذها الأونكتاد في زامبيا، وقع الاختيار على أربعة منها لتكون محل تحقيق أكثر عمقاً، واحد منها من شعبة العولمة والاستراتيجيات الإنمائية وآخر من شعبة التجارة الدولية بالبضائع والخدمات والسلع الأساسية وثالث من شعبة الاستثمار وتنمية المشاريع ورابع من شعبة التكنولوجيا واللوجستيات.

الجدول ٥

قائمة بأربعة برامج تمثيلية خضعت للتقييم

الشعبة	*المجموعة – المرجع*	*البرنامج*
شعبة العولمة والاستراتيجيات الإنمائية	المجموع ١١ – ZAM/9X/9DL	نظام إدارة الديون والتحليل المالي، مالي، (المجموعة ١١)
شعبة التجارة الدولية بالبضائع والخدمات والسلع الأساسية	المجموعة ١ – RAF/0T/3AI	المرحلة الثانية من البرنامج المتكامل للمساعدة التقنية المشترك، منطقة أفريقيا (المجموعة ١)
شعبة الاستثمار وتنمية المشاريع	المجموعة ٧ – ZAM/0T/6AU	الكتاب الأزرق، زامبيا (المجموعة ٧)
شعبة التكنولوجيا واللوجستيات	المجموعة ١٢ – ZAM/0T/1AW	الانتقال إلى آسيكودا++، زامبيا (المجموعة ١٢)

١٥- والتقى فريق التقييم بالمسؤولين العاملين في الأونكتاد المكلفين بهذه البرامج في جنيف في حزيران/يونيه ٢٠١٠ فضلاً عن ممثلين من المؤسسات المستفيدة في زامبيا أثناء بعثة إلى لوساكا في الفترة حزيران/يونيه – تموز/يوليه ٢٠١٠. وتمت زيارة المؤسسات التالية أثناء هذه البعثة (ترد البرامج التي كانت محل مناقشة مبينة بين قوسين):

(أ) وزارة التجارة والصناعة (البرنامج المتكامل للمساعدة التقنية المشترك، الكتاب الأزرق)؛

(ب) وزارة المالية والتخطيط الوطني (نظام إدارة الديون والتحليل المالي)؛

(ج) مصرف زامبيا (نظام إدارة الديون والتحليل المالي)؛

(د) وكالة التنمية في زامبيا (الكتاب الأزرق)؛

(هـ) مكتب المعايير في زامبيا (البرنامج المتكامل للمساعدة التقنية المشترك)؛

(و) جامعة زامبيا (البرنامج المتكامل للمساعدة التقنية المشترك)؛

(ز) هيئة الإيرادات في زامبيا (آسيكودا).

وأجريت كذلك مناقشات في جنيف مع السيدة ليليان س. بواليا، ممثلة البعثة الدائمة لزامبيا في حزيران/يونيه ٢٠١٠.

١٦- وبقية هذا الفرع تتضمن تقييماً لكل مرحلة من هذه المراحل الأربع. وهذا التقييم قائم على أساس استعراض شامل للوثائق ذات الصلة (من مثل وثائق الأونكتاد والتقارير المتعلقة بالبرامج والمنشورات وما إلى ذلك) فضلاً عن المعلومات والتعليقات التي قدمت أثناء الاجتماعات المعقودة في كل من جنيف ولوساكا. وقد تتضمن التعليقات والتحاليل كذلك عناصر لا ترتبط ارتباطاً مباشراً بالبرامج المحددة المبينة ولكنها ترتبط بأنشطة سابقة أو لاحقة نفذها الأونكتاد في المنطقة نفسها (مثل الانتقال من نظام إدارة الديون والتحليل المالي ٥-١ إلى نظام إدارة الديون والتحليل المالي ٥-٣، أو الكتاب الأزرق واستعراض السياسات الاستثمارية).

ألف - تنفيذ نظام إدارة الديون والتحليل المالي ٥-١ في زامبيا
المجموعة ١١ - ZAM/9X/9DL

١- الهدف

١٧- وضع هذا المشروع بنيّة القيام ببعثة إلى زامبيا. وسيتمّ في إطاره إنشاء النظام المحوسب للأونكتاد ونظام لإدارة الديون والتحليل المالي ٥-١ بكل من وزارة المالية ومصرف زامبيا. وسيعمد البرنامج إلى تدريب الموظفين على استخدامه.

الجهات المانحة	ممول من قبل حكومة زامبيا (فاتورة)
الشركاء	الأونكتاد، ومعهد الإدارة الاقتصادية والكلية والمالية في شرق أفريقيا والجنوب الأفريقي
الجهات المستفيدة	وزارة المالية ومصرف زامبيا
المبلغ	٣٤ ٧٤٨ دولاراً
الفترة الفعلية	تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩ - أيار/مايو ٢٠٠٠
نوع الناتج	تحديث نظام إدارة الديون والتحليل المالي

ملاحظة: التوقيع على وثيقة المشروع المتعلق بتركيب النظام ٥-١ (WB project: ZAM/99/A41) في عام ١٩٩٩. وتركيب نظام إدارة الديون والتحليل المالي ٥-١ في أيار/مايو ٢٠٠٠.

٢- السياق

١٨- تعاونت حكومة زامبيا مع الأونكتاد على إدارة الديون في إطار البرنامج المتعلق بنظام إدارة الديون والتحليل المالي منذ عام ١٩٨٧. ووقع الاتفاق بين حكومة زامبيا والأونكتاد على أن يتواصل هذا التعاون. وقد شكل هذا الاتفاق الأساس للتعاون المتواصل وهو يلخص طرائق تركيب الصيغة ٥-١ لنظام إدارة الديون والتحليل المالي لوزارة المالية ومصرف زامبيا.

١٩- تأسيساً على مناقشات مشتركة عقدت بين المسؤولين الزامبيين والمسؤولين الزيمبابويين في هراري في تموز/يوليه ١٩٩٩ اتفق البلدان على تحديث نظام إدارة الديون والتحليل المالي ٥-١ وطلبا من الأونكتاد تولي عملية التركيب أثناء بعثة زارت المنطقة. وخلال مناقشات منفصلة أجريت مع معهد الإدارة الاقتصادية الكلية والمالية في شرق أفريقيا والجنوب الأفريقي تم الاتفاق على أن يقوم هذا المعهد بدعم البلدين من خلال توفير خبراء في مجال الحاسوب يقومون بالتحضيرات اللازمة قبل مجيء فريق الأونكتاد. والقصد من هذا الترتيب هو الحد من التكاليف وهو يعني ضمناً أن بعض بنود التكاليف، من قبيل السفر، سيتقاسمها مناصفة البلدان.

٣- الأنشطة

٢٠- تشمل الأنشطة ما يلي:

(أ) بعثات وحلقات عمل: بعثة الخبراء التي أوفدها معهد الإدارة الاقتصادية الكلية والمالية في شرق أفريقيا والجنوب الأفريقي، وبعثة خبراء عاملين في إطار نظام إدارة الديون والتحليل المالي، شباط/فبراير ٢٠٠٠؛

(ب) التدريب: تدريب لفائدة العاملين بوزارة المالية ومصرف زامبيا (٧ موظفين)، شباط/فبراير ٢٠٠٠؛

(ج) بناء المؤسسات: بناء القدرات فيما يتصل بالمستوى التقني لإدارة الديون؛ و

(د) أنشطة أخرى: لا أنشطة.

٤- الأهمية والخصوصية القطرية

٢١- قام هذا المشروع على أساس الطلب القطري ومولته حكومة زامبيا. وجرى تنفيذه بالتعاون مع حكومة زمبابوي وبمشاركة معهد الإدارة الاقتصادية الكلية والمالية في شرق أفريقيا والجنوب الأفريقي. وهو جزء من جهد تعاوني طويل الأجل مشترك بين الأونكتاد وزامبيا في إطار إدارة الديون منذ عام ١٩٨٧. ويعتبر هذا المشروع تحديثاً لنظام إدارة الديون الخاص بالأونكتاد الذي أُرسي سابقاً. وتلته بعد ذلك عمليات لاحقة لتحديث البرمجيات.

٢٢- وباعتباره ذا صلة بتحديث البرمجيات وإنشائها، فإن هذا المشروع لم يُصمَّم لغرض زامبيا تحديداً ولا لغرض أي مجموعة بعينها من البلدان مثل أقل البلدان نمواً أو البلدان النامية غير الساحلية. هذه البرمجيات المتعلقة بإدارة الديون يستخدمها أكثر من ٦٠ بلداً من البلدان ذات مستويات التقدم الاقتصادي المتفاوتة.

٢٣- والهدف الرئيسي من هذا المشروع المتعلق بنظام رصد الديون والتحليل المالي هو مساعدة زامبيا على إدارة ديونها الخارجية والحصول على معلومات شفافة وموثوق بها تتعلق بالديون. وبالنظر إلى الأهمية التي تكتسيها هذه القضية بالنسبة لأقل البلدان نمواً ولزامبيا وأخذاً بعين الاعتبار الطابع التقني لإدارة الديون الخارجية، من الواضح أن المشروع على

درجة كبيرة من الأهمية من حيث بناء القدرات داخل الإدارات ذات الشأن. وأهمية المشروع أكدها بوضوح مسؤولون تابعون لوزارة المالية والتخطيط الوطني ومصرف زامبيا وهما المستخدمان لنظام إدارة الديون والتحليل المالي. وتُستخدم البرمجيات في عمليات الإدارة اليومية وتعتبر جمة الفائدة.

٥- الكفاءة

٢٤- تم تنفيذ جميع الأنشطة على النحو المرضي وقد عبَّرت الإدارات المستفيدة عن تقديرها العميق لعمل الأونكتاد من حيث تركيب البرامج والتدريب والمعلومات المتعلقة بالمتابعة (مثل اجتماعات مستخدمي نظام إدارة الديون والتحليل المالي في جنيف) والرد على الاستفسارات ذات الصلة بالبرمجيات.

٢٥- من جهة أخرى، كانت هناك ثلاثة جوانب رئيسية من القصور أو الضعف أبرزها مستخدمو نظام إدارة الديون والتحليل المالي في زامبيا:

(أ) فهناك حاجة دائمة للتدريب نظراً لأن عدد المسؤولين محدود ومُعدل دوران الموظفين عال. وهناك، بموازاة ذلك، حاجة كذلك لتعزيز الجوانب "التحليلية" من التدريب ليفيد منها التحليل الاقتصادي والمالي الذي يجري بوزارة المالية والتخطيط الوطني وبنك زامبيا فائدة كلية من نواتج نظام إدارة الديون والتحليل المالي؛

(ب) ورئي أن البرمجيات "سيرة" إلى حد مفرط، وتمت الإشارة إلى أن "الميزة النسبية" الأساسية للأونكتاد في هذا الميدان تكمن في العلاقة العريقة القائمة بين هذا البلد وبين الأونكتاد وحقيقة أن عملية التحديث اعتبرت على الدوام أقل صعوبة من الحصول على برمجيات جديدة تماماً وتهيئة بيئة لتكنولوجيا المعلومات. وأية إضافة محددة هي شبه مستحيلة ووصلة الملاءمة/التكامل بغير ذلك من الأدوات أمر بالغ الصعوبة. فعلى سبيل المثال، زامبيا جزء من مشروع معهد الإدارة الاقتصادية الكلية والمالية في شرق أفريقيا والجنوب الأفريقي لكن غيرها من البلدان المشارِكة، (سوازيلند وجمهورية تترانيا المتحدة وكينيا وملاوي) تستخدم برمجيات توفرها أمانة الكومنولث ووصلة الملاءمة بين كلتا المجموعتين من البرمجيات تبدو معقدة تقنياً. كما أن السلطات الزامبية عبَّرت عن رغبتها في إدخال عناصر من إدارة الديون المحلية في الأداة ولكن ذلك يستدعي أداء عملية تحديث كبيرة ولا يمكن أن تُنجَز بسهولة نظراً لأن البرمجيات طُورَت على أساس الهندسة "المغلقة"؛

(ج) والنقطة السابقة ترتبط في جزء منها بالقضايا الأمنية نظراً لأن البيانات المتعلقة بالديون هي في الواقع بيانات بالغة الحساسية ولا يمكن تعريضها لتغييرات محتملة أو لتلاعب غير مقصود. ومن ناحية أخرى تجعل استخدام القواعد الأمنية للبرمجيات أكثر صعوبة. وفي زامبيا، لا تستخدم وزارة المالية والتخطيط الوطني الصيغة نفسها التي يستخدمها بنك زامبيا وإدماج البيانات المقدَّمة من كلتا الإدارتين المختلفتين يستوجِب أن يكون يدوياً بسبب الإجراءات والقيود الأمنية المفروضة.

٢٦- وكان هناك أيضاً شعور بالقلق من جراء التكاليف المتصاعدة التي يتكبدها البلد المستفيد بالنظر إلى أن السلطات الزامبية تناقش حالياً مسألة تحديث الصيغة ٦,٠ من نظام رصد الديون والتحليل المالي. وبالرغم من حقيقة أن رسم الترخيص ذات الصلة بالصيغة الجديدة يبلغ ٥٠ ٠٠٠ دولار (لمؤسسة بمفردها) أو ٧٥ ٠٠٠ دولار (بالنسبة إلى مؤسستين) فإن "الرزمة" بأكملها التي تشمل عمليات التدريب وغيرها من الطلبات المحددة المقدمة من زامبيا (تحديث أوراكل، التحول المسبق (تصديق قاعدة البيانات) هي رزمة مقترحة بسعر يزيد على ٥٠٠ ٠٠٠ دولار وهي تكلفة تبدو عالية جداً بالنسبة للسلطات خاصة وأن بعض البرمجيات المنافسة تعرض مجاناً. ومن وجهة نظر الأونكتاد، فإن نهج استعادة التكاليف هذا حظي بتأييد المجموعة الاستشارية لنظام إدارة الديون والتحليل المالي ويتألف هذا الفريق من ممثلين عن الدول الأعضاء وغيرها من أصحاب المصلحة. وآخر اجتماع عقده هذا الفريق التأم في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩ باعتباره حدثاً جانبياً لمؤتمر الأونكتاد المكرس لإدارة التنمية.

٦- الكفاءة والأثر والاستدامة

٢٧- إن الأثر الشامل المترتب على أدوات نظام إدارة الديون والتحليل المالي والدعم المقدم من الأونكتاد في ميدان إدارة الدين لا يمكن تقييمه كمياً بصورة مباشرة بحكم أن تطور الديون الخارجية وما لها صلة بها من القيود الإنمائية تتأثر إلى حد بعيد بعدد كبير من العوامل الأخرى، بما في ذلك الأداء الاقتصاد المحلي والحسابات الخارجية. ونلاحظ أن المعدل العام للديون الخارجية بالمقابل للناتج المحلي الإجمالي قد تدنى بصورة ملموسة على مدى الفترة المعنية (من ٢١٠ في المائة في عام ١٩٩٠ إلى ١٣٧ في المائة عام ٢٠٠٤ قبل أن ينحدر إلى نحو ٢٠ في المائة في أعقاب التخفيض الذي جرى في عام ٢٠٠٥ في إطار المبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون).

٢٨- بيد أن استخدام السلطات المعنية في زامبيا استخداماً يومياً لنظام إدارة الديون والتحليل المالي والتحسن المعلن في إدارة الديون والتفاوض بشأنها على مستوى وزارة المالية والتخطيط الوطني ومصرف زامبيا واستخدام نواتج نظام إدارة الديون والتحليل المالي من المنظور الاقتصادي/التحليلي في سياق السياسة التي يتوخاها البلد المستفيد تبرز بوجه لا نزاع فيه فعالية أداة لها تأثير على القدرات والسياسات المحلية.

٢٩- ومن منظور الاستدامة، تشهد تجارب السنوات الثلاث والعشرين الماضية من التحديث والتنفيذ المتعاقب والناجح لشتى صيغ نظام إدارة الديون والتحليل المالي على استدامة هذا الدعم. وترتبط هذه الاستدامة، من منظور المستفيد، بعمليات التدريب (التقني وفي مجال تكنولوجيا الاتصالات والتحليلي/الاقتصادي) وقدرة الأونكتاد على مواصلة خدماته الداعمة التي تشكل "استجابة سريعة".

باء – المرحلة الثانية من البرنامج المتكامل للمساعدة التقنية المشترك، أفريقيا الإقليمية، العملية في زامبيا
المجموعة ١ – RAF-0T-3AI

١- الهدف

٣٠- يكمن هدف المرحلة الثانية من البرنامج المتكامل للمساعدة التقنية المشترك في بناء وتعزيز قدرة نخبة من البلدان الأفريقية على الاندماج في النظام التجاري المتعدد الأطراف. وعلى وجه أكثر تحديداً، فإن هذه القدرة في البلدان الشريكة ستبنى أو تعزز في مجالات رئيسية ثلاثة هي: (أ) القدرة على التنفيذ الوطني لاتفاقات منظمة التجارة العالمية، والمفاوضات التجارية ووضع السياسات ذات الصلة بذلك؛ (ب) تطوير قاعدة معارف وطنية تتعلق بالنظام التجاري المتعدد الأطراف؛ (ج) تعزيز قدرة المشاريع على التصدير إلى الأسواق الجديدة/القائمة.

الجهة المانحة	الصندوق الاستئماني المشترك
الشركاء	الأونكتاد، منظمة التجارة العالمية مركز التجارة العالمية
الجهات المستفيدة	وزارة التجارة والصناعة؛ القطاعات العام والخاص، والمؤسسات الأكاديمية تُعنى بالتجارة والمنظمات التي هي أعضاء في اللجنة الوطنية الدائمة
المبلغ	٦١٠ ٨١٨ دولارات
الفترة الفعلية	شباط/فبراير ٢٠٠٤ – تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧
نوع الناتج	إقامة المؤسسات، نظام المعلومات والنشر المتعلق بالنظام التجاري المتعدد الأطراف، قاعدة معارف وشبكات النظام التجاري المتعدد الأطراف، الاستراتيجيات التصديرية المتعلقة بالتجارة في السلع والخدمات، إقامة الشبكات والتآزر البرامجي، الملكية الوطنية

٢- السياق

٣١- إن أصل البرنامج المتكامل للمساعدة التقنية المشترك يعود إلى اجتماع البلدان الأفريقية المعقود في أعقاب تأسيس منظمة التجارة العالمية سنة ١٩٩٥ وهو الاجتماع الذي أثيرت فيه القضايا والمسائل المتعلقة بالتحديات التي يطرحها النظام التجاري المتعدد الأطراف الجديد على أفريقيا. وتم تصور البرنامج المتكامل على أساس أنه جملة منظمة من الأنشطة الموضوعة لمساعدة البلدان الأفريقية على الاندماج الإيجابي في النظام التجاري المتعدد الأطراف الجديد. وقد حشد النظام المتكامل خبرات وتأييد منظمة التجارة العالمية والأونكتاد ومركز

التجارة العالمية وكان أول برنامج أنشأته المنظمات الثلاث لتقوم بصورة مشتركة بأداء جملة عريضة من نواتج المساعدة التقنية المنتخبة إلى عدد من البلدان في آن واحدٍ بالتركيز أساساً على بناء القدرات. وشارك في البرنامج المتكامل أثناء المرحلة الأولى بلدان ثمانية هي: أوغندا وبنن وبوركينا فاسو وتونس وجمهورية تنزانيا المتحدة وغانا وكوت ديفوار وكينيا، أربعة منها هي من أقل البلدان نمواً. وهناك قائمة ثانية ببلدان ثمانية أضيفت بعد تقييم أولي أجري في عام ٢٠٠٨ هي بوتسوانا وزامبيا والسنغال والكاميرون ومالي وملاوي وموريتانيا وموزامبيق. وشارك ١٣ مانحاً في تمويل هذا البرنامج.

٣- الأنشطة

٣٢- تشمل الأنشطة ما يلي:

(أ) بعثات وحلقات عمل: بعثات ميدانية يضطلع بها منسق البرنامج وبعثات رصد وحلقات عمل عالية المستوى (٢٠٠٥ و٢٠٠٦) وثلاث حلقات عمل دون إقليمية؛

(ب) التدريب: ثماني حلقات تدريبية في الفترة ما بين شباط/فبراير ٢٠٠٥ وتشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦؛

(ج) بناء المؤسسات: بناء القدرات على الاندماج في النظام التجاري العالمي (المفاوضات والمواقف المتعلقة بالسياسات)؛

(د) أنشطة أخرى: لا أنشطة.

٤- الأهمية والخصوصية القطرية

٣٣- يستهدف البرنامج المتكامل للمساعدة التقنية المشترك نخبة من أقل البلدان نمواً وغيرها من البلدان الأفريقية. واعتباراً لأصل المشروع، فهو يستهدف البلدان الأفريقية بما فيها أقل البلدان نمواً وغير أقل البلدان نمواً مع إقرار توازن بين البلدان الناطقة باللغة الفرنسية والبلدان الناطقة باللغة الإنكليزية بسبب اهتمامات وأولويات البلدان المانحة. والتقييم الإيجابي الذي أجري بصدد المرحلة الأولى شمل ثمانية من البلدان وفي ذلك ما يدل على أهمية وفائدة الأنشطة التي نفذت في إطار البرنامج.

٣٤- وبالنظر إلى التحديات الجمة التي تواجهها أقل البلدان نمواً في معرض الاستفادة الكاملة من النظام التجاري المتعدد الأطراف الجديد والقيود المفروضة على القدرات المحلية تتسم البرامج الداعمة للبلد في جهوده الرامية إلى الاندماج في النظام الجديد بأهمية عالية.

٣٥- بيد أن القضايا المحددة التي تواجهها أقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية لم تدرج بالكامل وصراحة في تصميم البرنامج. وهذا لا يعني أن الأنشطة المعينة لم توضع على النحو الذي يراعي المراعاة التامة خصائص كل بلد على حدة، بيد أن هذا لا يشكل بديلاً

للبرامج المصممة تحديداً لفئات البلدان كما يُسلم بذلك الإطار المتكامل المعزز (بالنسبة لأقل البلدان نمواً) وكما تدل على ذلك القضايا الخاصة المتعلقة بالبلدان النامية غير الساحلية.

٥- الكفاءة

٣٦- بات تقييم كفاءة الأنشطة المنفذة في إطار البرنامج المتكامل للمساعدة التقنية المشترك أصعب من ذي قبل بسبب النهج المشترك الذي تتوخاه ثلاث منظمات مختلفة (هي الأونكتاد ومنظمة التجارة العالمية ومركز التجارة العالمية). فالتقييم الأول تناول البرنامج ككل ولم يتناول على وجه التحديد دور الأونكتاد فيه ولكنه كان برنامجاً إيجابياً بشكل كافٍ يبرّر تطبيقه بالكامل على جملة أخرى قوامُها ثمانية بلدان. ومعظم الأفراد الذين استفادوا من البرنامج وأجريت معهم مقابلات لأغراض التقييم تعذر عليهم أن يحددوا بدقة أي مؤسسة من المؤسسات الثلاث كانت منخرطة في أي نشاط بعينه. لكن هذا يمكن أن يقرأ على أنه علامة بالغة الإيجابية بسبب النهج المشترك حقاً الذي اتبع ولا ينبغي أن يعتبر عاملاً سلبياً.

٣٧- وهناك ثلاث قضايا أثيرت من منظور فعالية البرنامج هي:

(أ) ما أسفرت عنه إضافة الرسوم العامة الموحدة للأونكتاد والتكاليف الإدارية لوحدة إدارة المشروع من تكاليف إدارية إجمالية اعتبرها البلد المستفيد عالية جداً. والقسط من الأموال التي تقدمها الجهات المانحة والمكرسة لإدارة المشروع بدلاً من تكريسها لتنفيذه اعتبر زائداً عن اللزوم وهذا دفع إلى التساؤل عن النُهج المشتركة والحاجة إلى تقاسم هذه التكاليف العامة؛

(ب) وهناك قضية أخرى لها صلة بالتداخل مع مبادرة الإطار المتكامل المعزز التي تستهدف أقل البلدان نمواً. فهناك العديد من أوجه الشبه ومن ثم احتمال التداخل ما بين البرنامج المتكامل للمساعدة التقنية المشترك والإطار المتكامل المعزز (خاصة من حيث تقييم الاحتياجات والتنسيق) ولكن ليست هناك علاقات منظمة بين البرنامجين وإن كان تبادل غير رسمي جرى بينهما. وبالنظر إلى محدودية القدرات الاستيعابية لدى زامبيا فإن ذلك التداخل يقلل من فعالية البرنامج المتكامل؛

(ج) وأخيراً، أعاق فعالية البرنامج التوسع السريع في المهام والوظائف الواجب أن تؤديها الإدارات والمنظمات المحلية (مراكز المراجع ونقاط الإخطار) والضغوط المسلطة على التجهيزات الأولية التي تم توفيرها (أجهزة التصوير، أجهزة الحاسوب والطابعات) فضلاً عن بطء النفاذ إلى الإنترنت (في حالة التحميل الإلكتروني والنفاذ إلى الشبكة الإلكترونية).

٦- الفعالية والأثر والاستدامة

٣٨- جميع من أجريت معهم مقابلات من المستفيدين في هذا التقييم رأوا أن التدريب والمعلومات التي قدمت مفيدان وساعدا على نحوٍ فعالٍ على تحسين فهمهم للنظام التجاري

المتعدد الأطراف وعلى ما يقومون به من رسم للسياسات الخارجية. وهناك بوجه خاص نواتج النظام المتكامل للمساعدة التقنية المشترك التي اعتبرت مهمة على المستوى الحكومي في مساعدة البلد على التحضير للاجتماع الوزاري الخامس لمنظمة التجارة العالمية الذي انعقد عام ٢٠٠٣ في كانكون حيث كانت زامبيا قائدة مجموعة أقل البلدان نمواً.

٣٩- ويشهد على إنجازات البرنامج المتكامل تأسيس فريق عامل معني بالتوسع التجاري في عام ٢٠٠٦ ومخول تنسيق كافة المساعدات التقنية المتصلة بالتجارة في البلد؛ وبالأخص أوصى الفريق المذكور تحسين كفاءة مراكز المراجع ونقاط التحري الوطنية.

٤٠- وتحققت النواتج ولكن تفاوتت في درجات الفعالية وجاء التقييم مختلطاً:

(أ) فالوحدة المعيارية ٢ كان قوامها إيجاد ثلاث نقاط وطنية للتحري وثلاث مراكز مرجعية. لكن الموظفين المحليين يفتقرون إلى التدريب المتواصل الذي يمكنهم من مواكبة التغييرات الدائمة التي تحدث على مستوى النظام التجاري المتعدد الأطراف؛ هذا بالإضافة إلى ضعف الهياكل الأساسية للاتصالات نظراً إلى انعدام المواد المخصصة في الميزانية. ومعظم نقاط المعلومات تفتقر إلى القدرة على تعزيز خدماتها وإلى المواد المتاحة واستخدام مثل هذه النقاط والمراكز أخذ في التدني؛

(ب) والوحدة المعيارية ٣ قوامها تعزيز المعارف المتعلقة بالنظام التجاري المتعدد الأطراف وإقامة الشبكات. ورُئي أن التدريب اتسم ببالغ الفعالية ولكن التدريبات ذات الصلة بالنظام التجاري المتعدد الأطراف الذي اشترك في توفيره مركز التجارة الدولية والأونكتاد ومنظمة التجارة العالمية شارك فيه ٤١ مشاركاً فقط وهناك شبكة فنية واحدة قائمة ولكن لا تتوفر لها خطة عمل. ويبدو، بوجه عام أن المرحلة الثانية من النظام المتكامل لم تتمكن من إيجاد الخبرة الصحيحة المتعلقة بمسائل التجارة الدولية/منظمة التجارة العالمية وكتلة حيوية من الجهات التي توفر فيها المعارف الخاصة بالنظام التجاري المتعدد الأطراف؛

(ج) والوحدة المعيارية ٤ قوامها تحديد المنتجات ذات الأولوية وقطاع الخدمات وصياغة الاستراتيجية الخاصة بهذه القطاعات. وقد قامت زامبيا بتحديد الأولوية لتسعة قطاعات لتطوير الاستراتيجية؛ وقدم البرنامج المشترك مساهمته في أربعة منها. وعند نهاية البرنامج، كانت اللمسات الأخيرة توضع على استراتيجيتين قطاعيتين تحظيان بدعم البرنامج المشترك (البستنة/وزراعة الورود واستخلاص العسل). من ناحية أخرى، من السابق لأوانه تقييم مساهمتهما في إيجاد بيئة تساعد على وضع السياسات التي تحسن القدرات على الإمداد وكيفية مساهمتهما في تعزيز السياسات التجارية في زامبيا؛

(د) والوحدة المعيارية ٥ قوامها تعزيز إقامة الشبكات وخلق نواحي التآزر البرامجي. وقد أبلغت زامبيا بوجود شكل متواضع من أشكال التعاون فيما بين معظم أصحاب المصلحة في النظام التجاري المتعدد الأطراف في البلد بسبب الافتقار إلى التنسيق.

٤١- والمفارقة المتمثلة في القيمة العالية المسندة إلى نواتج المراحل الأولية من البرنامج المتكامل للمساعدة التقنية المشترك - في الوقت الذي كان فيه الاهتمام السياسي بمسألة النظام التجاري المتعدد الأطراف كبيراً جداً بالنظر إلى دور زامبيا في عملية التفاوض بشأن خطة الدوحة للتنمية والنظرة السلبية إلى مدى فعالية البرنامج في وقت لاحق - يؤشر إلى القضايا المهمة المتعلقة بالاستدامة. والحاجة "التي لم يُستجب لها" والمتعلقة ببناء المهارات باستمرار، إلى جانب ارتفاع معدل دوران الموظفين المعنيين في المؤسسات المحلية والطابع الطويل الأجل لبناء القدرات المؤسسية وللقيود التي تعوق القدرة الاستيعابية جميعها تحدو بشكل قوي من الفعالية ومن الأثر الشامل للبرنامج بالرغم من وضوح الملكية المحلية وقت القيام بالتصميم وبدء التنفيذ.

جيم - الكتاب الأزرق المتعلق بأفضل ممارسة في مجال النهوض بالاستثمار وتيسيره لفائدة زامبيا

المجموعة ٧- ZAM/0T/6AU

١- الهدف

٤٢- سيقوم الكتاب الأزرق الخاص بزامبيا بتحديد العراقيل التي تعترض الاستثمار الأجنبي المباشر بجانب أنشطة ملموسة وقابلة للقياس تضطلع بها الحكومة في سبيل إزالة هذه العوائق خلال فترة ١٢ شهراً. والكتاب الأزرق سيوجه خطى الحكومة ويرصد تقدمها في التصدي لمجموعة من القضايا ذات الصلة بالاستثمار والحوار بين الحكومة وبين دوائر الأعمال.

الجهات المانحة	المصرف الياباني للتعاون الدولي
الشركاء	الأونكتاد
الجهات المستفيدة	وزارة التجارة والصناعة
المبلغ	٨٣ ٩٥٠,١٢ دولاراً
الفترة الفعلية	١٨ نيسان/أبريل ٢٠٠٦ - ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٧
نوع الناتج	الكتاب الأزرق وإجراءات تتعلق بالسياسة العامة

٢- السياق

٤٣- التزمت حكومة زامبيا، بحسب ما عبرت عنه، "بخلق قطاع خاص يتسم بالحيوية وقادر على التحلي بأفضل الممارسات التنافسية على المستوى الدولي". وكجانب من مساعيها في هذا المضمار، وضعت خطة عمل لتنمية القطاع الخاص، وبرنامج للنهوض بالاستثمار "مثلت الأمل" وسوف ينمي، خلال فترة السنتين القادمتين القدرة في عدد من

المؤسسات من خلال حساب مواجهة التحديات في الألفية. وسنت تشريعات كذلك تقضي بإنشاء وكالة التنمية في زامبيا وهي هيئة يراد بها تسهيل الاستثمارات. و"الكتاب الأزرق المتعلق بأفضل الممارسات في مجال تعزيز وتيسير الاستثمارات لفائدة زامبيا" الذي وضعه الأونكتاد يركز على تعزيز البيئة الاستثمارية السائدة في البلد. وهو يحاكي استعراض سياسات الاستثمار الذي وضعه الأونكتاد في ٢٠٠٤-٢٠٠٥ ويحدد عدداً من التدابير العملية بالاستناد إلى استعراض سياسات الاستثمار المتعلق بزامبيا وخطط عمل شتى يمكن أن تنفذ في غضون سنة واحدة.

٣- الأنشطة

٤٤- تشمل الأنشطة ما يلي:

(أ) بعثات وحلقات عمل: تقديم المسودة الأولى من التدابير، تموز/يوليه ٢٠٠٦؛ تقديم الصيغة النهائية لعشرة تدابير، أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦؛

(ب) التدريب: الموظفون التابعون لوكالة التنمية في زامبيا واضطلع به الأونكتاد في لوساكا، في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧؛

(ج) بناء المؤسسات: إنشاء وكالة التنمية في زامبيا، أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧؛

(د) أنشطة أخرى: إطلاق نشاط، آذار/مارس ٢٠٠٧؛ جائزة مستثمر أفريقيا من فئة "التنظيم الذكي"، تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧ محفل المستثمر لشركات المواد الصيدلانية الهندية، حزيران/يونيه ٢٠٠٧، فتح مركز حدودي جامع، كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩.

٤- الأهمية والخصوصية القطرية

٤٥- تم إدماج البرنامج إدماجاً كلياً في الخطة الوطنية (الخطة الإنمائية الوطنية لزامبيا، مبادرة تنمية القطاع الخاص) وهو قائم على أساس الطلب. ويتمشى هذا البرنامج مع حاجة البلد المُسلَّم بها للتنويع الاقتصادي وتزايد الاستثمار الأجنبي.

٤٦- وبالرغم من حقيقة أن تصميم المشروع تصميم تشترك في سماته بلدان أخرى، إلا أن طبيعته المخصصة والتحليل المفصَّل للتحديات التي تواجه والقضايا المطروحة على البلد كله يعني أن جميع الجوانب التحليلية والأنشطة المنفَّذة والتوصيات المتعلقة بالسياسة العامة تأخذ بعين الاعتبار الكامل خصوصية زامبيا باعتبارها بلداً من أقل البلدان نمواً وبلداً نامياً غير ساحلي.

٤٧- وأهمية البرنامج تعززها سمات الكتاب الأزرق، وتوفير الخلفية التحليلية ومتابعة استعراض سياسة الاستثمار لكن مع التقدم بتوصيات يراها المستفيدون عملية إلى حدّ كبير. وجميع التدابير اتخذت بالتعاون الوثيق مع أصحاب المصلحة الوطنيين ولذلك هي تضع في الاعتبار مشاكل البلد وجوانب ضعفه فيما تظل تكاليف تنفيذها معقولة.

٥- الكفاءة

٤٨- هذا البرنامج جزء من التعاون الجاري بين الأونكتاد وزامبيا، وهو ويضيف لبنات إلى استعراض سياسة الاستثمار السابق. وهذه الاستمرارية تؤمن الكفاءة الأفضل حيث يستخدم الكتاب الأزرق النواتج التحليلية لاستعراض سياسة الاستثمار فضلاً عن ردود فعل أصحاب المصلحة على الممارسة السابقة. ومما يُعزز كفاءة البرنامج أيضاً الطابع "التشاوري" البارز لعملية الأونكتاد في إعداد الكتاب الأزرق والمشاركة الكبيرة من جانب أصحاب المصلحة المحليين.

٤٩- وللأونكتاد دراية واسعة وخبرة في مجال سياسات الاستثمار. فقد نال سمعة حسنة في ميدان تحليل الاستثمار الأجنبي (استعراض سياسة الاستثمار تقارير الاستثمار العالمي، الكتب الزرقاء المتعلقة ببلدان أخرى) ويُنظر إليه باعتباره منظمة "محايدة" في النقاشات التي تدور حول التجارة والاستثمار والتنمية. وقيل لفريق التقييم أثناء اجتماع عُقد بوزارة التجارة والصناعة أن هناك مشكلة أقل أهمية ووجهت حين صدرت الصيغة الأولية للتقرير المتعلق باستعراض سياسة الاستثمار حاملاً لشعار الحكومة: فقد كانت السلطات تُفضِّل صدوره بشعار الأونكتاد لتعزيز موثوقية الوثيقة وفي ذلك ما ينم عن الإشادة بسمعة الأونكتاد في الميدان. وبالإضافة إلى ذلك، يواصل الأونكتاد دعم هذا البلد أثناء مرحلة تنفيذ الإجراءات وهو يملك المؤهلات اللازمة لهذا الغرض.

٥٠- وهناك قضية أُثيرت تتعلق بكفاءة البرنامج ذي الصلة بالتنسيق المتزايد والأعمق بين مختلف الجهات المانحة والمؤسسات المنخرطة في تقديم الخدمات الاستشارية للسلطات بشأن الاستثمار الأجنبي. ويتعاون هذا البلد بصورة منتظمة مع البنك الدولي فيما يتعلق بقضايا "بيئة الاستثمار" ومبادرة تنمية القطاع الخاص، ولعل جانب الكفاءة كان سيفيد من عمليات التفاعل الأفضل بين شتى المؤسسات. وبالمقابل، يعمل البلد جاهداً الآن بالتعاون مع منظمة التنمية والتعاون في الميدان الاقتصادي على وضع إطار للسياسة المتعلقة بالاستثمار وقد سلم المستفيدون بالفائدة من التوصيات الواردة في الكتاب الأزرق في إطار هذه العملية.

٦- الكفاءة والأثر والاستدامة

٥١- يتمثل أهم ناتج لهذا المشروع في وضع قائمة تتضمن عشرة تدابير تكميلية تم تحديدها في الكتاب الأزرق بشأن أفضل الممارسات في مجال تعزيز وتيسير الاستثمار لفائدة زامبيا. وهناك أربع من أصل عشر وصايا نُفِّذت أما البقية فهي قيد الاستعراض.

٥٢- والتدابير الأربعة التي أورد ذكرها الكتاب الأزرق والتي نُفِّذت تشمل تأسيس وكالة التنمية في زامبيا وتنظيم محفل استثماري لشركات الأدوية الآسيوية وفتح مركز حدودي جامع في شيروندو ومنح ترخيص بالاتصالات السلكية واللاسلكية لتشغيل البوابة الصوتية الدولية للقطاع الخاص.

٥٣- ويتعذر تقييم التأثير الشامل للبرنامج وجميع نواتجه. فقد سُجلت زيادة كبيرة في الاستثمار الأجنبي المباشر في زامبيا ولكن هذا حصل بالدرجة الأولى بفضل العمليات في قطاعي التعدين/استخراج المعادن، وكانت هناك أيضاً تطورات ظاهرة في القطاعات غير التعدينية شهد البعض منها استثمارات أجنبية كبيرة المقدار (كالإسمنت على سبيل المثال) ولكن لا وجود لعلاقة سببية أو مباشرة لذلك بالكتاب الأزرق ولا بتوصيته.

٥٤- واستدامة البرنامج يؤمنها الالتزام المحلي القوي بالاستراتيجية الوطنية لتنمية القطاع الخاص والدعم الذي يحظى به البرنامج من قِبل جهات مانحة أخرى في سياق التسويات العامة التي تشهدها سياسة الاستثمار.

دال - الانتقال إلى النظام الآلي للبيانات الجمركية ++ASYCUDA. حوسبة الإجراءات والبيانات الجمركية
المجموعة ١٢- ZAM/0T/1AW

١- الهدف

٥٥- يهدف هذا المشروع إلى الانتقال من ASYCUDA 2.7 (آخر نظام آلي للبيانات الجمركية وضعه الأونكتاد) إلى صيغة تتمثل في ++ASYCUDA في زامبيا (آسيكودا++) هي أشمل وأفضل على صعيد الأداء. والغر ض من ذلك هو الأخذ بنظام حديث لتجهيز البيانات في عمليات المخالصة الجمركية لتسريع مخالصة الشحنات وتحسين الرقابة على الإيرادات وتوفير معلومات دقيقة ومحدَّثة بشأن الواردات والصادرات والعبور في زامبيا بما يتمشى مع المعايير الدولية والإقليمية.

الجهات المانحة	إدارة التنمية الدولية بالمملكة المتحدة
الشركاء	الأونكتاد
الجهات المستفيدة	هيئة الإيرادات في زامبيا
المبلغ	٨٦٠ ٢٥٠ دولاراً
الفترة الفعلية	وُقِّع في ١ حزيران/يونيه ٢٠٠١ (المدة ١٢ شهراً)
نوع الناتج	الانتقال إلى صيغة جديدة للبرمجيات

٢- السياق

٥٦- سعياً وراء ترشيد الإجراءات الجمركية وتحقيق الاتساق بينها، اختارت حكومة زامبيا آسيكودا في عام ١٩٩٧ كأداة لتحديث جهازها الجمركي. وفي تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨ وفي إطار مشروع الصيغة ٢ من آسيكودا قامت هيئة الإيرادات في زامبيا بتنفيذ أول

موقع تجريبي في المطار الدولي للوساكا. وقامت هيئة الإيرادات في زامبيا في وقت لاحق بتنسيق نطاق النظام ليشمل ١٣ موقعاً تغطي معظم نقاط الدخول إلى البلد. وتنفيذ نظام آسيكودا أفضى إلى تحقيق تحسن كبير في عدد من المجالات. وعلى هذا النحو فإن مشروع الانتقال إلى آسيكودا++ هو جزء من التعاون الجاري مع الأونكتاد ويهدف إلى توفير الدعم لهيئة الإيرادات في زامبيا عن طريق الأخذ بنظام للمعلومات الجمركية متسق ومتكامل في مجالات الاستيراد والتصدير والتخزين والعبور في زامبيا بما يتمشى مع المتطلبات الدولية والإقليمية للسوق المشتركة لأفريقيا الشرقية والجنوبية. وقد تلت هذا المشروع عمليات تحديث لبرمجيات آسيكودا مرفوقة بالتدريب اللازم وجرى آخر تحسين في عام ٢٠٠٧ (الانتقال إلى الصيغة 1.1.8E).

٣- الأنشطة

٥٧- تشمل الأنشطة ما يلي:

(أ) البعثات وحلقات العمل: بعثات تقنية لغرض إرساء النظام الجديد بالمقر، وتركيبه لغرض التشغيل في الموقع التجريبي بمطار لوساكا، وميناء لوساكا والمحطة الحدودية في شيروندو (لا تتوفر معلومات عن عدد ولا مدة البعثات والحلقات العملية والتدريب)؛

(ب) التدريب: حلقات تدريبية لإرساء الأساس التقني والوظيفي؛ وحدات معيارية تدريبية في إطار آسيكودا++؛ والتدريبات المتصلة بآسيكودا++ التخصصية والمتقدمة. وتتمثل الفكرة الأساسية بالنسبة لجميع أنواع التدريب في تدريب المدربين (لا تتوفر معلومات عن الأشخاص الذين دُرِّبوا)؛

(ج) بناء المؤسسات: بناء القدرات في المجال التقني من نظام المعلومات الجمركية؛

(د) أنشطة أخرى: توسيع نطاق النظام ليشمل المكاتب الجمركية الرئيسية الأخرى والذي سيتواصل حتى بعد انقضاء هذا المشروع.

٤- الأهمية والخصوصية القطرية

٥٨- قام هذا المشروع على أساس أنه مشروع يستند إلى الطلب القطري فضلاً عن مشاريع آسيكودا جميعها وهو يشكل انتقالاً من الصيغ السابقة لبرمجيات الإدارة الجمركية. وتصميم هذا المشروع معهود في بلدان أخرى نظراً لأنه قائم على أساس برمجيات عامة. وتنطوي هذه البرمجيات على وظائف محددة صُمِّمت لغرض البلدان النامية غير الساحلية. وقد اجتمع المسؤول من هيئة إيرادات زامبيا بالفريق القائم بعملية التقييم وقال إن "آسيكودا نظام ملائم قطعاً للبلدان النامية غير الساحلية".

٥٩- والهدف الرئيسي من مشاريع آسيكودا تتمثل في مساعدة البلدان المتلقية على تحسين رقابتها على التدفقات التجارية والرسوم الجمركية وهي مصدر رئيسي من مصادر الإيرادات

في حالة زامبيا وتحقيق الشفافية والمعلومات الموثوقة لغرض السياسة الاقتصادية. ولذلك يهدف هذا المشروع إلى دعم القدرات الإدارية والمسؤولة عن اتخاذ القرارات الحرجة في زامبيا.

٥- الكفاءة

٦٠- بحكم الدراية التي اكتسبها الأونكتاد في مجال برمجيات الجمارك وتنفيذه لها في كثير من البلدان المختلفة، يتمتع الأونكتاد بخبرة طويلة في القيام على تلك البرمجيات وما يقترن بها من تدريب وبناء للقدرات.

٦١- ولم تتوفر معلومات مفصَّلة عن الطريقة التي تم بفضلها إحراز نواتج بالنسبة للبرنامج المحدد رهن الاستعراض نظراً لأنه جزء من تعاون مستمر بين زامبيا والأونكتاد. ولذلك فإن التغذية المرتدة النوعية الواردة من المستفيدين بشأن آسيكودا تشير إلى سلسلة من برمجيات وعمليات تحديث آسيكودا بدلاً من أي خطوة محددة بعينها في تلك السلسلة.

٦٢- ورُئي أن تنفيذ آخر صيغة لآسيكودا كان فعالاً من حيث المعدات التي تم توفيرها (حاسوب خادم مركزي ترتبط به كافة المراكز الحدودية وبعض المراكز الجمركية البرية) والتدريب (تدريب المدربين على الجوانب الوظيفية والتقنية لآسيكودا، مع توفير التدريب لاحقاً لمسؤولين بالمراكز الحدودية ويوفر هذا التدريب مدربون زامبيون). ويُعد النظام حسناً ومتيناً ولا يواجه أية مشاكل تُذكر.

٦٣- كما رُئي أن ما يوفره الأونكتاد من صيانة ودعم هما ذوا جودة عالية ويستجيبان للمطالب. بيد أن بعض الملاحظات أُبديت بشأن المصاعب الظرفية التي تواجَه على صعيد ذلك الدعم حين انتقل الموظفون إلى الأونكتاد.

٦٤- وكانت هناك بعض الصعوبات والتحديات التي ووجهت في تسيير وتكييف البرمجيات بحسب احتياجات ومتطلبات محددة (مثل الإدارة الأمنية وقدرات التصويب والحساب المنفصل لدفع الفوائد والوظائف التحليلية فيما يخص إدارة المخاطر). وهذه البرمجيات تقوم على أساس بنية مغلقة من تكنولوجيا المعلومات مما يعني ضمناً أن أي تكييف يقتضي إما قدراً مهماً من المدخلات من الأونكتاد أو الانتقال إلى صيغة جديدة من البرمجيات فيما عبَّرت السلطات عن أن إمكانية العمل ببنية أكثر انفتاحاً من شأنه أن يمكِّن من تحقيق تكيف أيسر للأداة وفق الاحتياجات المحددة للبلد.

٦- الكفاءة، والأثر والاستدامة

٦٥- يُرى أن للناتج الفوري للمشروع ولما يتصل به من عمليات تحديث لآسيكودا أثراً مهماً في سياسة الإدارة: فقد تم إلى حد كبير تحسين الرصد ومسائل الإيرادات ذات الصلة بأنشطة العبور، ويمكن لسلطة الإيرادات أن تحصل على معلومات في الوقت الحقيقي بشأن

التدفقات التجارية والإيرادات الجمركية، وقد سمحت بإجراء تخفيض في عدد "المفاوضات" المعتمدة بالنقاط الحدودية ولذلك ساهمت في الحد من الفساد.

٦٦- وأعرب مسؤولون من هيئة الإيرادات أن البرمجيات وما يتصل بها من تدريب ساعدت إلى حد كبير على تحسين الإيرادات الضريبية من خلال دخل أعلى من الجمارك؛ ويُسلَّم أيضاً بأنها تساعد في تقليص زمن العبور بالمراكز الحدودية، وهذا عنصر أساسي في قضايا تيسير التجارة التي هي حاسمة بالنسبة للبلدان النامية غير الساحلية.

٦٧- والأثر الشامل من منظور السياسة الضريبية العامة صعب ربطه بشكل وثيق بالبرنامج ولكن توافر المعلومات "ذات العلاقة بالموضوع وفي الوقت المناسب" فيما يتعلق بالتدفقات التجارية والإيرادات الجمركية يُعتبر مُدخلاً مهماً في عمليات وضع السياسات تلك.

٦٨- ويؤمن استدامة البرنامج استمرار استخدام البرمجيات والحوار المنتظم بين المستفيدين وبين الأونكتاد وجود المسؤولين المحليين الذين هم مُدرَبون على كل جانب من جوانب الصيغة/الانتقال للبرمجيات والأهمية التي توليها السلطات الزامبية لتحسين الإدارة الضريبية الشاملة.

رابعاً - الاستنتاجات والتوصيات

٦٩- إن قضايا التبليغ وعدم كفاية ما يتوافر من المعلومات المفصَّلة الخاصة بكل بلد على حدة تجعل أي تقييم لأنشطة التعاون التقني التي يضطلع بها الأونكتاد بالنسبة لبلد بعينه أمراً أصعب ويتطلب لذلك توخي بعض الحذر في الخلوص إلى الاستنتاجات. ويصدق هذا بوجه خاص حينما تكون البرامج الإقليمية/الأقاليمية تشكل القسط الأوفر من عمليات تدخّل الأونكتاد في البلد كما هو الشأن في زامبيا.

٧٠- وأخذاً بعين الاعتبار هذه القيود، تعتبر أنشطة التعاون التقني التي اضطلع بها الأونكتاد مع زامبيا خلال العقد الماضي أنشطة مفيدة جداً بالنسبة لها كبلد من أقل البلدان نمواً وبلد نامٍ غير ساحلي، وبيَّن المستفيدون أن تلك الأنشطة دعمت بالفعل استراتيجية البلد في مجال التجارة والتنمية. بيد أن الأهمية التي تكتسيها تعتمد فيما يبدو على الأولويات المتغيرة داخل البلد المستفيد وهي تغيرات لا ترتبط بالجدول الزمني العادي وسير البرامج والأنشطة.

٧١- وقد تأثرت كفاءة برامج الأونكتاد تأثراً سلبياً بارتفاع معدل دوران الموظفين الإداريين في البلد المستفيد ومحدودية القدرات الإدارية إلى حد كبير في البلد والقضايا المتعلقة بمرونة العرض المقدم من الأونكتاد (وخاصة على صعيد البرمجيات من قبيل نظام إدارة الديون والتحليل المالي) والقدرة على الاضطلاع بمتابعة للأنشطة بعد إتمام البعض من البرامج. وعليه فإن مسألتي المرونة والاستدامة تتسمان بأهمية حاسمة لتأمين الكفاءة الأعلى.

٧٢- ثم إن من الصعوبة بمكان قياس أثر وفعالية أنشطة التعاون التقني التي يضطلع بها الأونكتاد في زامبيا نظراً لأن المبالغ المُنفقة محدودة جداً وجوانب الأداء أو المنجزات في ميدان التجارة والاستثمار متوقفة على عدد كبير من العوامل المحلية والدولية الخارجة عن نطاق أنشطة الأونكتاد (كأسعار النحاس على سبيل المثال). ومن ناحية أخرى، تعترف المؤسسات المستفيدة بحدوث أثر إيجابي مما يدل على أن الدعم المقدم قد مكَّن البلد من تحسين فهمه لقضايا التجارة والتنمية، وعزز دوره في المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف (زامبيا باعتبارها رئيسة الفريق الاستشاري التابع لأقل البلدان نمواً أثناء الاجتماع الوزاري لمنظمة التجارة العالمية في كانكون وهونغ كونغ (الصين) عامي ٢٠٠٣ و٢٠٠٥ على التوالي) وساعد على إدارة البعض من أصعب المجالات (الجمارك وإدارة الديون).

٧٣- والملاحظات الآنفة الذكر تقود إلى التوصيات الثلاث الآتي ذكرها:

(أ) ينبغي الاهتمام عن كثب بكفالة قيام توازن بين الأنشطة القائمة على أساس الطلب والشكل العام للجانب الكبير من المساعدة التقنية التي يقدمها الأونكتاد والحاجة إلى التكييف والمرونة الأكبر مثلما عبَّر عن ذلك البلد المستفيد؛

(ب) وتبقى القضايا المتعلقة باستدامة الأنشطة واستمراريتها مصدر قلق بالنسبة إلى البلد المستفيد، خاصة بالنظر إلى أن المجالات التي يتدخل فيها الأونكتاد يمكن أن تكون مجالات بالغة التعقيد وتطرح تحديات من حيث المؤهلات المحلية والموارد البشرية. والتصدي لقضايا كهذه يطرح الحاجة إلى "التكيف" الأفضل أو تكييف الأدوات وضروب الدعم التي يقدمها الأونكتاد والحاجة إلى استمرار التدريب وأنشطة بناء القدرات والقدرة على التكيف السريع مع البيئات الاقتصادية والتجارية والاستثمارية المتغيرة.

(ج) إن "النهج القطري" أو "الاستراتيجية القطرية" اللذين يُحدَّدان بشكل أوضح وأفضل على ضوء المناقشات التي تجري مع البلد المستفيد وأخذاً في الاعتبار الكامل الأولويات الوطنية للبلد المعني من شأنهما تعزيز كفاءة وفعالية وأثر أنشطة الأونكتاد في البلد المستفيد. وينبغي أن تقترن هذه الأنشطة بالتبليغ الأفضل والأكثر دقة بالأنشطة بحسب كل بلد على حدة تُنفَّذ فيه تلك الأنشطة في سياق البرامج الإقليمية/الأقاليمية.